CRC/SP/SR.11
6 February 1996
ARABIC

اتفاقية حقوق الطفل

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل

محضر موجز للجلسة ١١

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠

السيد كوريل

الرئيس المؤقت:

(ممثل الأمين العام)

(كينيا)

السيد موثورا

الرئيس:

المحتويات

افتتاح المؤتمر من قبل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

انتخاب الرئيس

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الآخرين

النظر في تعديل الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، المقترح من كوستاريكا بموجب الفقرة ١ من المادة ٥٠ من الاتفاقية

مسائل أخرى

../..

ينبغي تقديم التوصيات لهذا الموجز بإحدى لغات العمل، وتقديمها في مذكرة وإدماجها في نسخة من الموجز وذلك خلال أسبوع واحد من تاريخ إصدار هذه الوثيقة وإرسالها الى Chief, Official .Records Editing Section Office of Conference and Support Services, Room DC2-794, 2 United Nations Plaza

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٨٥

افتتاح المؤتمر من قبل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

١ - الرئيس المؤقت: لاحظ أن عدد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل قد وصل إلى ١٨١ دولة، وأن الهدف المتمثل في التصديق الشامل قد أوشك يتحقق.

٢ - ومضى يقول إن لجنة حقوق الطفل قد واصلت أداء مسؤولياتها بموجب الاتفاقية بكفاءة وفعالية. فبالإضافة إلى النظر في تقارير الدول الأطراف، ناقشت مع الوكالات المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة والهيئات المختصة الأخرى السبل الإضافية لتعزيز التنسيق من أجل تحقيق التنفيذ الفعال للاتفاقية. وكانت اللجنة قد كرست في أحدث دورة لها يوماً خاصاً لمناقشة إدارة قضاء الأحداث.

٣ - وقال إن المؤتمر الحالي قد عُقد أساساً للنظر في تعديل مقترح للفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية قدمته حكومة كوستاريكا بموجب الفقرة ١ من المادة ٥٠ والتصويت عليه. ويهدف الاقتراح الذي أحاله الأمين العام إلى الدول الأطراف في مذكرة شفوية، إلى زيادة عضوية اللجنة من ١٠ أعضاء إلى ١٨ عضواً. ولفت الأنظار إلى مذكرة من الأمين العام بشأن هذا الموضوع وردت في الوثيقة CRC/SP/18/Rev.1.

انتخاب الرئيس

٤ - السيد باولوسكاس (ليتوانيا): رشح السيد موثاورا (كينيا) لمنصب الرئيس.

٥ - السيد عبد الرحمن (السودان): ثنى على الترشيح.

٦ - انتخب السيد موثاورا (كينيا) رئيساً بالتركية.

٧ - السيد موثاورا (كينيا) ترأس الجلسة.

إقرار جدول الأعمال (CRC/SP/17/Rev.1)

٨ - تم إقرار جدول الأعمال.

٩ - الرئيس: لاحظ وهو يلفت الأنظار إلى المادتين ٢ و ٣ من النظام الداخلي بشأن تقديم وثائق التفويض في حينها، أن الأمين العام لم يتلق بعد وثائق التفويض الملائمة من بعض الدول الأطراف الممثلة في المؤتمر. وحث ممثلي تلك الدول الأطراف على التأكد من تقديم وثائق تفويضهم في أسرع وقت ممكن. واقترح في الوقت نفسه أن يسمح لهم مؤقتاً بالمشاركة في المؤتمر.

١٠ - وقد تقرر ذلك.

انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الآخرين

١١ - الرئيس: قال إن مجموعة الدول الآسيوية رشحت السيد فانيت (تايلند)، وإن مجموعة دول أوروبا الشرقية رشحت السيد غوريتا (رومانيا)، وإن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى رشحت السيد ويليس (استراليا) لمنصب نائب الرئيس.

١٢ - السيد تيليس ريبيرو (البرازيل): تكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورشح السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) لمنصب نائب الرئيس.

١٣ - السيد فانيت (تايلند) والسيد ويليس (استراليا) والسيد غوريتا (رومانيا) والسيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) انتخبوا نوابا للرئيس بالتزكية.

النظر في تعديل الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، المقترح من كوستاريكا بموجب الفقرة ١ من المادة ٥٠ من الاتفاقية (CRC/SP/1995/L.1/Rev.1)

١٤ - الرئيس: لفت الأنظار الى مذكرة من الأمين العام ترد في الوثيقة CRC/SP/18/Rev.1. وقال إن المذكرة أشارت الى أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أوصى بضرورة تمكين لجنة حقوق الطفل بسرعة وفعالية من الوفاء بولايتها ولا سيما نظرا للتصديقات عليها الى مدى لم يسبق له مثيل وتقديم التقارير القطرية بعد ذلك. وقال إن الهدف من التعديل المقترح، المقدم وفقا للفقرة ١ من المادة ٥٠ من الاتفاقية، هو زيادة عضوية اللجنة من ١٠ الى ١٨.

١٥ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): قالت إن اهتمام كوستاريكا برفاء الأطفال قد اتضح في كثير من المحافل. وأبدت أملها في تحقيق التصديق الشامل على الاتفاقية في وقت قريب.

١٦ - وقالت إن حكومتها ظلت تحاول على مدى السنوات الثلاث السابقة تأمين النظر في تعديل الاتفاقية بحيث يمكن زيادة عضوية لجنة حقوق الطفل. وقد أصبح هذا التعديل ضروريا على نحو متزايد بسبب الزيادة في عدد الدول الأطراف. ومن شأن اشتراك ثمانية خبراء إضافيين أن يعزز فعالية وكفاءة اللجنة مما يتيح لها النظر على نحو أفضل في المشاكل الكثيرة التي تواجه الأطفال في العالم أجمع، ومعالجة العبء المتراكم حاليا من التقارير المقدمة من الدول الأطراف. وحثت المؤتمر على اعتماد التعديل المقترح الذي جرى تنقيحه لضمان أكبر تأييد ممكن.

١٧ - السيدة استاماتوبولو روبنز (أمينة المؤتمر): لفتت الأنظار الى بيان من الأمانة العامة، ورد في الوثيقة (CRC/SP/19) يقدم تفاصيل للأثار المالية المترتبة على التعديل المقترح والاعتماد المخصص بشأن النفقات الإضافية الناجمة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٨ - السيد الدوسري (البحرين): قال إن العدد المتزايد للدول الأطراف في الاتفاقية قد زاد من حجم عمل اللجنة إلى حد كبير. لذلك فإن وفده يؤيد الاقتراح بتوسيع عضوية اللجنة.

١٩ - السيد فرنانديز (اسبانيا): قال إنه ينبغي تعديل الإشارة إلى "١٨١ دولة طرفاً" الواردة في الفقرة الثانية من ديباجة التعديل المنقح لتصبح "١٨٢ دولة طرفاً" لتبين العدد الحالي للدول الأطراف في الاتفاقية. وقال، وهو يتحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إنه سيكون من الضروري توضيح الكيفية التي سيؤثر بها التعديل المقترح للفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية في إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ٦ من تلك المادة.

٢٠ - السيدة استاماتوبولو روبنز (أمينة المؤتمر): أكدت أن كيريباتي قد أودعت لتوها صك انضمامها للاتفاقية مما زاد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١٨٢ دولة.

٢١ - الرئيس: قال إنه إذا لم يسمع اعتراضا فسوف يعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد التعديل المقترح.

٢٢ - تم اعتماد التعديل المقترح في الوثيقة (CRC/SP/1995/L.1/Rev.1) بتوافق الآراء.

٢٣ - السيد أوسوي (اليابان): قال إنه في حين أن وفده انضم إلى توافق الآراء بشأن التعديل فإنه يأمل في أن يظل العبء المالي الإضافي الذي يفرضه توسيع عضوية اللجنة عند الحد الأدنى. ونظرا للحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة فإنه يأمل أيضا أن تراجع طرق عمل اللجنة من أجل تعزيز كفاءتها وفعاليتها.

٢٤ - السيدة هول (المملكة المتحدة): قالت إن وفدها انضم إلى توافق الآراء بشأن التعديل. وأضافت قائلة إن وفدها يعتقد أن التعديل ينبغي أن يشكل جزءا من مجموعة واسعة من التدابير لتحسين طرق عمل اللجنة حتى لا يؤدي توسيع اللجنة إلى نتائج عكسية. وستكون الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على توسيع اللجنة في حدود ٥١٨ ٠٠٠ دولار كل سنتين. وقالت إن وفدها يحتفظ بالحق في أن يعود إلى الجانب المالي للتعديل في الوقت الملائم ولاحظت أن موارد خدمة اللجنة الموسعة قد لا تتوافر إلا على حساب الهيئات الأخرى لرصد المعاهدات.

٢٥ - السيد راتا (نيوزيلندا): قال إن بلاده تتطلع إلى تصديق شامل على اتفاقية حقوق الطفل وإنها ملتزمة بضمان وجود آلية فعالة لرصد تنفيذها. وأضاف أن وفده يؤيد مختلف المبادرات التي قدمت مؤخرا لتمكين لجنة حقوق الطفل من المضي في أداؤها لحجم العمل المتزايد باستمرار. وهذا هو السبب في تأييده لتعديل الاتفاقية. وقال إن وفده يساوره شيء من القلق، مع ذلك، لضآلة المعلومات المقدمة لبيان جدوى توسيع اللجنة ولأنه لا يبدو أن دراسة مستفيضة قد تمت لحجم عمل اللجنة وطرق عملها. وكان وفده يتمنى

لو اعتمد تحليل للأثار المالية قبل اعتماد التعديل. وقال إن نيوزيلندا قد انضمت الى توافق الآراء بأمل أن تساهم زيادة عضوية اللجنة في زيادة ناتجها زيادة ملموسة.

٢٦ - السيد فاينر (ألمانيا): قال إن وفده انضم الى توافق الآراء بشأن التعديل على فهم أن التكاليف الإضافية الناجمة عن ذلك سيتم تمويلها من الموارد الحالية وأن الزيادة في عضوية اللجنة لن تؤدي الى خفض عدد دوراتها. وينبغي أن يولى الاعتبار الأساسي للأداء الفعال للجنة.

مسائل أخرى

٢٧ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): اقترحت أن يعتمد المؤتمر مشروع المقرر التالي بناء على الفقرة ٦ من المادة ٤٣ من الاتفاقية لتوضيح الإجراءات المتعلقة بأول انتخاب لأعضاء اللجنة الموسعة لحقوق الطفل: "يستند فهم الدول الأطراف فيما يتعلق بالإجراء الذي ينبغي اتباعه في الانتخابات الأولى بعد بدء نفاذ النص المنقح الى الفقرة ٦ من المادة ٤٣ من الاتفاقية. وسيتم في الانتخابات الأولى انتخاب ١٣ عضوا جديدا من أعضاء اللجنة. وستنقضي مدة ولاية أربعة من الأعضاء المنتخبين بانقضاء سنتين. وبعد ذلك الانتخاب مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الأربعة بالقرعة".

٢٨ - السيدة موروغيسان (الهند): تساءلت عن آثار اعتماد مشروع المقرر على لجنة حقوق الطفل.

٢٩ - السيد وانغ زويشيان (الصين): اقترح توزيع نص مشروع المقرر على جميع الدول الأطراف لإجراء مزيد من الدراسة.

٣٠ - الرئيس: طلب من الأمانة شرح الآثار المترتبة على مشروع المقرر المقترح لأعضاء المؤتمر.

٣١ - السيدة استاماتوبولو روبنز (أمانة المؤتمر): قالت إن مشروع المقرر يشير الى الكيفية التي سينفذ بها التعديل المتعلقة بزيادة عضوية اللجنة من ١٠ أعضاء الى ١٨ عضوا في عملية الانتخاب الأولى لأعضاء اللجنة الموسعة. وسيتم في تلك المناسبة انتخاب ١٣ عضوا جديدا، خمسة منهم من الأعضاء الحاليين للجنة و ٨ منهم تنفيذيا للتعديل، وطبقا للمادة ٤٣ تجدد عضوية نصف أعضاء اللجنة كل سنتين. ولذلك إذا كان مجموع أعضاء اللجنة الجديد هو ١٨ عضوا فينبغي انتخاب ٩ أعضاء كل سنتين. وقد حاول مشروع المقرر توضيح الإجراءات المتعلقة بالانتخاب الأول وتحديد الأشخاص من الأعضاء الجدد الذين ينبغي انتخابهم لفترة سنتين والآخرين الذين ينبغي انتخابهم لفترة أربع سنوات. وكما يرد في مشروع المقرر، سيتم انتخاب ١٣ عضوا جديدا من أعضاء اللجنة في الانتخاب الأول، تنقضي فترة عمل كل منهم بانقضاء سنتين ويتم اختيار الأعضاء الأربعة المعينين بقرعة يجريها رئيس الاجتماع بعد الانتخاب مباشرة.

٣٢ - السيد مونغبني (بنن): قال إن وفده قد اكتفى بالتوضيح الذي قدمته الأمانة.

٣٣ - السيد سيبيليف (الاتحاد الروسي): تساءل عن كيفية مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند انتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين.

٣٤ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): أيده السيد ويصا (مصر) تساءل عما إذا كان الإجراء الوارد في مشروع المقرر يتفق مع الإجراء المتبع في اللجان الأخرى.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠

٣٥ - الرئيس: لفت الأنظار الى مشروع المقرر المتعلق بالإجراء الذي ينبغي اتباعه في الانتخاب الأول بعد نفاذ التعديل والذي وزع النص الخاص به.

٣٦ - السيدة موروغيسان (الهند): قالت إن وفدها يحتاج الى مزيد من الوقت لدراسة الآثار المترتبة على مشروع المقرر وللتشاور مع مستشاريه القانونيين في هذا الشأن.

٣٧ - السيد تيليس ريبيرو (البرازيل) والسيد مونفبي (بنن) والسيد أغري (غانا) أيدوا بيان ممثلة الهند وطلبوا مزيداً من الوقت لدراسة مشروع المقرر.

٣٨ - السيد فرنانديز (اسبانيا): أشار الى أن مشروع المقرر قد قُدم لأنه اعتبر أنه سيساعد في تجنب المشاكل في المستقبل. وينبغي حذف كلمة "جدد" الواردة في السطر الثالث من مشروع المقرر نظراً لأن بعض أعضاء اللجنة الحاليين ربما يعاد انتخابهم.

٣٩ - السيد فرنانديز (كوبا): قال إن وفده يؤيد بيان ممثلة الهند وإنه ليس في وضع يتيح له اتخاذ إجراء بشأن مشروع المقرر في الوقت الحالي. وقال إنه يمكن تأجيل المسألة حتى الاجتماع المقبل للدول الأطراف، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٤٠ - السيدة كبا (كوت ديفوار): تؤيدها السيدة ليمجوكو (الطلبين) والسيدة لوبيز دا روزا (غينيا - بيساو) أيدت بيان ممثلة الهند وأكدت الحاجة الى ضمان احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند انتخاب أعضاء اللجنة.

٤١ - الرئيس: اقترح تناول مشروع المقرر في الجلسة المقبلة للدول الأطراف.

٤٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠